

التدخل الدولي في ليبيا وانعكاسه على أمن واستقرار الدولة الوطنية

International intervention in Libya and its impact on the security and stability of the national state



ط.د / حبيب سومية^{*1}

¹جامعة خميس مليانة، (الجزائر)

s.habieb@univ-adbkm.dz

مخبر الأمن القومي الجزائري

أ.د / شكاكطة عبد الكريم²

²جامعة الجزائر 3، (الجزائر)

A.chekakta@univ-dbkkm.dz

تاريخ النشر: 2023/12/31

تاريخ القبول: 2023/05/31

تاريخ الارسال: 2023/02/18

ملخص تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على ما حدث في ليبيا منذ بداية الثورة، والتركيز على التدخل الخارجي في الأزمة وتصعيد الأحداث، وتدهور الظروف ودخول ليبيا في مستنقع صراع داخلي، الذي كشف النية الحقيقية للتدخل لدى كل طرف، ما أثر على أمن المنطقة ودول الجوار، ليبقى الحل في يد الليبيين وحدهم، القائم على أساس الوحدة ولم الشمل بعيداً عن الأنانية والانقسام، وذلك لإعادة بناء الدولة الليبية وضمان أمنها واستقرارها.

الكلمات المفتاحية: الربيع العربي، الأزمة الليبية، التدخل الخارجي، الصراع المسلح، الحل السلمي.

تصنيف جال: Z38.

Abstract: This study seeks to shed light on what happened in Libya since the beginning of the revolution, and to focus on external interference in the crisis and escalation of events, and the deterioration of conditions and the entry of Libya into the quagmire of internal conflict, which revealed the true intention of intervention on the part of each party, which affected the security of the region and neighboring countries. So that the solution remains in the hands of the Libyans alone, based on unity and reunion away from selfishness and division, in order to rebuild the Libyan state and ensure its security and stability.

key words: The Arab Spring ; the Libyan crisis; external interference; armed Conflit, peaceful solution.

JEL classification: Z38.

مقدمة:

امتدت الثورات العربية لتشمل ليبيا، بعد كل من مصر شرقا وتونس غربا، غير أن الأمر كان مختلفا وأشد تأزما، فإن كانت الأمور قد عرفت الاستقرار بخلع رؤوس النظام في الجارتين الشقيقتين، فالوضع الليبي قد أخذ منحاً خطيرا من العنف والاقتتال بين أطراف الصراع، كانت الانطلاقة مواجهة مسلحة بين كل من النظام القديم والمتظاهرين، على إثره تدخلت القوات الدولية تحت ذريعة حماية المدنيين ومساعدة المتظاهرين لحسم المعركة، إلا أن نهاية النظام لم ينهي الصراع الدموي والاقتتال بل زاده حدة، خاصة مع التدخل الدولي على الأراضي الليبية كل بما يخدم مصلحته الخاصة، فكان كل طرف يلجأ إلى طلب الدعم العسكري الخارجي ظاهريا للمساهمة في حل النزاع، ولكن ما خفي أعظم، ومع استمرار غياب الدولة الليبية في الساحة بالإضافة للتدخلات السابقة الذكر ساهمت مجتمعة في تأزم الأوضاع، كما أنه خلف وضعاً أمنياً خطيراً إمتدت آثاره إلى دول الجوار الإقليمي.

لقد أزم التدخل الدولي الأوضاع في ليبيا، وأطال أمد الصراع وهو ما يخدم مصالح أطراف خارجية، أذعنت لها قوى داخلية، وغذتها الأنانية وروح الجهوية، ما جعل شبح التفكك والانقسام يلوح في الأجواء.

يشكل موضوع الأزمة الليبية والتدخل الدولي حدثاً دولياً مهماً، لما يحمله من تهديد مباشر لدول الجوار وأمن المنطقة، والتطورات المصاحبة له بعد تأزم الأوضاع وخروجها عن السيطرة سواء في جانبه الأمني والتداعيات الخطيرة المصاحبة له، أو في جانب التدخلات الدولية التي فتحت الباب على مصرعيه للتلاعب بأمن المنطقة من خلال البوابة الليبية.

انطلاقاً مما سبق نطرح الإشكالية التالية: كيف أثر التدخل الدولي في سيرورة الأوضاع في ليبيا وعملية بناء الدولة الوطنية؟

اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي من خلال الاعتماد على مجموعة من المقاربات النظرية والمنهجية، بدايةً بنظرية "الدولة الفاشلة" أو "الدولة المنهارة"، وهذا لتحديد طبيعة الدولة في ليبيا بعد سقوط النظام، وكذا "النظرية البنائية" في تناولنا للتركيبية المجتمعية الليبية، والتداخل الهوياتي، وتعدد القبلي والنزاع الدائر فيما بينهم وتحليل تأثير ذلك على الوضع الدائر في ليبيا، كما اعتمدنا على "النظرية الواقعية" في تحليل ذرائع التدخل الدولي في ليبيا، من منظور "المصلحة الوطنية" لكل دولة في المنطقة، واعتماد القوة للدفاع على مصالحهم، تحت مسمى "التدخل الإنساني" لحماية المواطن الليبي، وتحليل مختلف التداعيات للوصول إلى نتائج وحلول الأزمة الليبية.

للإجابة على الإشكالية تم صياغة فرضية مفادها، أنه كلما زاد التدخل الخارجي في ليبيا، كلما تأججت الأوضاع، وعمقت الفروقات القبلية المتصارعة داخل المجتمع، وابتعدت الأزمة الليبية عن الحل وعودة الاستقرار.

تهدف الدراسة إلى إظهار التأثير السلبي للتدخل الدولي في ليبيا، والدور الذي لعبه في تأزيم الأوضاع، وإطالة أمد الصراع وإشعال دور الفتنة بين صفوف الليبيين، كما تسعى كذلك إلى طرح سيناريوهات وحلول للأزمة الليبية. وقد تم تناول موضوع الدراسة من خلال العناصر التالية:

- 1- تركيبة المجتمع الليبي ودوافع الثورة.
- 2- التدخل الدولي في ليبيا وذرائعه.
- 3- الواقع الليبي في ظل التدخل الدولي وتطورات الأزمة.
- 4- تعقيدات الأزمة الليبية وتعثر الحلول.

1. تركيبة المجتمع الليبي ودوافع الثورة

لم تعرف ليبيا ولأزيد عن أربعين سنة إلا حكم واحدا، وهو الجمهورية الليبية بقيادة الزعيم "معمر القذافي"، الذي كان قد أزاح الملك "السنوسي" عن الحكم، بما يسمى بالتصحيح الثوري، والذي يعود أصله إلى قبيلة القذاذفة، إحدى القبائل المشكلة للتركيبة الاجتماعية الليبية، إلى حين ظهور حركات التغيير في الوطن العربي، والمطالبة بسقوط الأنظمة.

1.1 ليبيا قبل الثورة:

تولى العقيد معمر القذافي حكم ليبيا في 1969، بعد الانقلاب على الملك إدريس السنوسي الذي حكم في الفترة من 1951 إلى 1969 (Ammour, 2013)¹، واستمر حكمه مدة 42 سنة، حتى ثورة 17 فيفري 2011.

ومع بدايات حكمه قام بنقل العاصمة إلى طرابلس غربا، بعد أن كانت بنغازي هي عاصمة البلاد، في فترة حكم الملك "إدريس السنوسي"، فبالنسبة لمواطني الشرق ليبيا لم تعرف السيادة الحقيقية، إلا في فترة الملك "إدريس السنونوسي"، حيث كانت البلاد مقسمة إلى ثلاث مقاطعات، فزان، برقة وطرابلس (Ammour, 2013) وهو التقسيم الذي تركه الاستعمار.

ظل الرئيس السابق "معمر القذافي" طول فترة حكمه متخوفا من منطقة الشرق الليبي، وهذا بسبب ولاؤها للملك المخلوع باعتباره ابن المنطقة، ولما تعرف به المنطقة من أنها مهد الثورات ضد الاستعمار، كما سبق وشهدت المنطقة تمرد المجموعات المتشددة ضد النظام في التسعينات، وعلى إثر ذلك حول المناطق

الشرقية إلى ما يشبه المنطقة الأمنية، بوجود أمني مكثف تاركا المنطقة دون تنمية كعقاب لهم، وتركيز الاستثمارات في الشمال الغربي.

2.1 التركيبة المجتمعية الليبية:

تتميز المجتمعات الإفريقية عامة والمجتمع الليبي بشكل خاص، بتركيبته القبلية، فحسب الدراسات تشير التقديرات في ليبيا، إلى وجود أكثر من 140 قبيلة وعشيرة، بعضها تمتد إلى مصر شرقا وتونس غربا، فيما تشير التقديرات إلى أن هناك حوالي 20 إلى 30 قبيلة منها تتمتع بنفوذ كبير (الدولية، 06 جوان 2011).

لكون النظام القبلي يعتمد في إدارته على رأس الهرم الذي هو زعيم القبيلة، يعتبر النموذج "الزعامي" هو النموذج السياسي المسيطر في ليبيا، وأساس الظاهرة السياسية فيها، ويشكل هذا النسيج نسقا سياسيا، يرتبط فيه الجميع بعلاقات متنوعة ومعقدة، تقوم على الاشتراك في الثقافة السياسية نفسها، وكلها تمجد الزعامة، ولا تمثل وجود الكيانات السياسية إلا في شكل مجموعات زعامية مستقلة نسبيا، وتقوم على غياب الشروط الموضوعية والأيدولوجية، التي تسمح لمثل هذه الدولة بالتنكر للواقع ونفيه (الأحمر، 2009).

وهذا ما سبق وأشارنا إليه فمنذ عهد الملك "إدريس السنوسي"، لم تكن هناك دولة ليبية موحدة، وجاء بعده "معمر القذافي" ليرفض إقامة دولة بهيكلها المعروفة (الدولة الحديثة)، بل اكتفى باسم الجمهورية الليبية، التي يعتبر هو قائدها أو زعيمها (آخرون، 13 مارس 2017)، دون إنشاء مؤسسات الدولة وفق النموذج العالمي وجيش وطني، يتم الرجوع إليهما في وقت الأزمات.

3.1 أسباب ودوافع الأزمة الليبية:

نظرا لأهمية القبيلة في تشكيلة المجتمع الليبي، وكون قبيلة "القذازفة" التي ينتمي إليها "معمر القذافي"، صغيرة مقارنة بنظيراتها فهي لا يتجاوز عدد أفرادها 100 ألف، مثل قبيلة "الورفلة" في الغرب الليبي والتي تعتبر من أكبر القبائل الليبية، والتي يتجاوز عدد أفرادها المليون شخص، كذلك قبيلة "المقارحة" التي يفوق تعداد أفرادها المليون، وهناك العديد من القبائل الأخرى التي تتمتع بنفوذ كبير في ليبيا. وتتميز هذه القبائل بتسليح أفرادها (عميرة، 2020). وقد لجأ القذافي إلى التحالفات من أجل زيادة قوته، وضمان الاستقرار (الدولية، 06 جوان 2011).

فكانت المناصب توزع حسب القبيلة ونفوذها وولائها، فيما كانت تستبعد عن المناصب العليا وممارسة السلطة، القبائل المعارضة أو الأقل نفوذا، كما عمل على تركيز النظام في عائلته والمقربين، فولى أولاده على الإدارات المركزية، واستولى على مداخل النفط، وعمل على تركيز التنمية في الغرب الليبي، وهو ما خلق سخطا كبيرا ضده لدى أبناء القبائل الأخرى (الدولية، 06 جوان 2011).

مما سبق يمكن حصر دوافع وأسباب الأزمة الليبية في النقاط التالية:

- عمل النظام السابق بقيادة "معمر القذافي" على إضعاف مؤسسات الدولة:

- القضاء على أي تشكيلة حزبية داخل ليبيا، ودفن المعارضة بالقوة؛
 - غياب مؤسسات حقيقية للدولة، طوال فترة حكمه، وجمع السلطة في يده، فكان يعتبر نفسه القائد والحامي؛
 - تسليح المجتمع الليبي؛
 - القبيلة هي أساس التركيبة المجتمعية وتتميز باستقلال نسبي، مع تسليح أفرادها؛
 - الجهوية والاقصاء في توزيع مشاريع التنمية، خاصة منطقة الشرق الليبي، بتركيز الاستثمارات في الشمال الغربي من البلاد؛
 - جعل المنطقة الشرقية ما يشبه المنطقة الأمنية، بانتشار أمني مكثف، وترك المنطقة دون تنمية كعقاب لهم؛
 - عدم تشكل جيش ليبي وطني موحد، وإنما كتيبات تابعة لقيادة النظام ولأبنائه ومواليه؛
 - العمل على تكريس التفرقة القبلية لضمان بقاء النظام وولائهم.
- بالإضافة إلى مختلف الدوافع السابقة لا يفوتنا الحديث، عن فترة التسعينات وما شكلته من تحدي لنظام "معمر القذافي"، فقد فرضت عقوبات دولية كرد على تورطه في أزمة "لوكرابي"، إضافة إلى انخفاض أسعار النفط، الأمر الذي ضيق على النظام الليبي، وزاد من تدهور المستوى المعيشي للسكان، بالإضافة إلى الآثار التراكمية لسنوات من سوء الإدارة الاقتصادية للبلاد، واجه خلالها قدرا متناميا من الاستياء الشعبي.
- ولهذا ظهر توجه يدعو إلى الإصلاحات، والعمل على إعادة العلاقات مع المجتمع الدولي، من أجل جلب استثمارات خارجية في مجال النفط والخروج من الأزمة، وقد اقتنع الرئيس السابق "معمر القذافي" بهذه المقترحات، من خلال تقديم المطلوبين المشتبه في تورطهم في أزمة "لوكرابي" للمحاكمة الدولية، وتقديم تعويضات مالية (الشبوكي، 2000)، فتحت الباب لعودة الاستثمار وتحسن العلاقات مع القوى الدولية.
- قاد بعد ذلك "سيف الإسلام" نجل الرئيس السابق "معمر القذافي" لاحقا حركة إصلاحية، استجابة لدعوات المجتمع الدولي والمعارضة الداخلية، ومحاولة لإضفاء مزيد من الديمقراطية على ممارسات النظام، وتهدة الأوضاع خاصة مع انتشار توريث الحكم، وما أحدثته من فتنة داخل البلد، ومن الإصلاحات المقترحة وضع دستور جديد، الأمر الذي قابله والده بالرفض، كما وعد بإقامة مشاريع تنموية في شرق البلاد، غير أن هذه الإصلاحات لاقت رفضا داخليا، خاصة بعد تصريحه لأحد الصحف البريطانية شهر جويلية 2010، بإمكانية بيع الخمور للسياح، وتم اتهامه باستيراد الأفكار الغربية (الشبوكي، 2000).
- لقد أعطت سياسات وممارسات النظام الليبي الفرصة للمعارضة، لتأجيج الأوضاع واستغلال الظروف الدولية والعربية (الربيع العربي)، والتي اعتمدت في تبريرها للخروج والمطالبة برحيل النظام، على

شعارات محاربة التفرقة والتميش، واستئثار السلطة بيد أفراد الأسرة الحاكمة، والموالين والمقربين دون غيرهم من أفراد المجتمع، ومع سوء الإدارة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، وقمع كل ما هو معارضة، وعدم السماح بظهور تشكيلات حزبية، التحقت ليبيا بركب ثورات الربيع العربي، وانتقلت الأوضاع إلى اعتماد العنف لإزاحة النظام، بالاعتماد على التدخل الدولي.

2. التدخل الدولي في ليبيا وذرائعه

شهدت الاحتجاجات على ممارسات النظام الليبي، والمطالبة برحيله على أعقاب اندلاع ما يسمى بثورات "الربيع العربي"، التي كانت قد انطلقت في كل من تونس ومصر، منحا خطيرا فقد انتشرت وبسرعة إلى كل المقاطعات الليبية، والتي تحولت إلى مواجهات مسلحة، بين قوات النظام والمتظاهرين، ونظرا للتطورات العنيفة وتحت ذريعة حماية المدنيين، سارع المجتمع الدولي إلى التدخل بالقوة في الشأن الليبي.

2-1 بداية الأزمة في ليبيا:

ارتبط تاريخ اندلاع الاحتجاجات في ليبيا، بما حدث أمام القنصلية الإيطالية في 17 فيفري 2006، بعد أن خرج الشعب الليبي احتجاجا على الصور المسيئة للرسول صلى الله عليه وسلم، والتي قابلتها السلطات بالقمع، وراح ضحيتها حوالي عشرة أشخاص وعشرات المعتقلين، خرجت على إثرها احتجاجات في بنغازي، تنادي بإطلاق صراح المحامي الذي اعتقل يوم 15 فيفري (آخرون، 13 مارس 2017).

غير أن النظام قابل الاحتجاجات بالقمع والقوة، ونظرا للتسلح والتنظيم الذي اندلعت بهما الاحتجاجات، وفي ظل خمسة أيام من المواجهات العنيفة سقطت قوات النظام في بنغازي، لتنتقل المظاهرات إلى طرابلس وباقي المدن الليبية، وأمام تعنت النظام وإصراره على استعمال القوة، وبضغط الرأي العام العربي، تحركت الجامعة العربية وطالبت مجلس الأمن بالتدخل، واستصدار قرار لحماية المواطنين الليبيين (قلواز، 2014)، من قوات النظام الذي رفض الاعتراف بالاحتجاجات واعتبرها عصابات خارجة عن القانون يجب محاربتها.

2.2 التدخل الدولي في ليبيا:

بطلب من جامعة الدول العربية وبدعم وإيعاز فرنسي بريطاني، سارع المجتمع الدولي إلى إقرار التدخل في ليبيا، وذلك بإصدار القرار رقم 1970، الصادر عن مجلس الأمن والذي يقر في مادته التاسعة (09)، بحظر السلاح ومنع توريد جميع أنواع الأسلحة إلى الجماهيرية الليبية، أو بيعها أو نقلها لها بأي شكل من الأشكال، وهو بداية حصار النظام، كما أدان استعمال النظام للقوة ضد المتظاهرين (الدولي، 2011). وهنا بدأت عملية محاصرة قوات النظام وتغليب الكفة لقوات المعارضة.

تبنى بعدها القرار رقم 1973، والذي ينص على وجوب التدخل العسكري، معلنا عن إقامة حظر جوي على الأراضي الليبية، ماعدا الرحلات لأغراض إنسانية وتوريد المواطنين بالمساعدات (الأمن، 2011)، كما ينص القرار على ضرورة اتخاذ كافة الإجراءات الضرورية لحماية المواطنين، والمناطق السكنية، ومحاسبة المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان (السويح، 2020).

بالحديث عن الناحية القانونية للتدخل في ليبيا وشرعيته، رغم أن موثاق الأمم المتحدة تدين التدخل وفقا لنصوصها، إلا أنه قد تم إدراجه ضمن الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، والذي ينص على اباحة التدخل في شؤون الدول، واستخدام القوة بهدف إعادة الأمن وحماية المدنيين (كريب، 2022). لقد بدأت العمليات فعليا في 17 مارس 2011، وقادها في البداية الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا وبريطانيا، وافق الناتو في 24 مارس على قيادة العمليات العسكرية، بمشاركة مجموعة من الدول غير الأعضاء، على غرار السويد، الأردن، قطر، المغرب والإمارات العربية المتحدة، رغم تردد الطرف الألماني، وبتاريخ 26 أبريل من نفس السنة دعا الاتحاد الإفريقي إلى إنهاء العمليات العسكرية في ليبيا، وقد بقي التدخل مقتصرًا على إمداد الثوار بالسلح، وكذا فرض قيود على قوات النظام، وانتهت العملية رسميا في 31 أكتوبر، بعد 222 يوم من بدءها، بوفاة الرئيس "معمر القذافي" وتولي المجلس الانتقالي زمام إدارة ليبيا (murray).

3.2 انقسام المجتمع الدولي بشأن التدخل:

تأرجح قرار المجتمع الدولي بالتدخل في ليبيا بين مؤيد ومعارض، فعلى غرار الجزائر التي أعلنت صراحة رفضها التدخل في ليبيا، معتبرة ما يحدث داخل الأراضي الليبية شأن داخلي، وأن أي تدخل عسكري هو خطأ كبير، وسيزيد الأمور تعقدا، فيما سارعت فرنسا إلى الاعتراف بشرعية المجلس الانتقالي الليبي منذ الإعلان عن نشأته، كما عملت على الضغط على مجلس الأمن من أجل استصدار قرار التدخل (Murray, 2013)، حيث شهد التصويت على القرار امتناع خمس دول، وهي ألمانيا، البرازيل، الهند، روسيا والصين، دون أن نشهد استخدام حق الفيتو (الرشيد، 2017).

كما عارضت وطالب دول البريكس "BRICS"، التدخل، وقد أدى هذا التردد الدولي، الراجع إلى جهل المجتمع الدولي لطبيعة المعارضة الليبية، إلى إطالة أمد الوصول إلى حل للأزمة الليبية، فرغم انتهاء أسباب التدخل المعلن عنها، وهذا بإقرار من مجلس الأمن عقب اجتماعه بتاريخ 23 أكتوبر 2011، معلنا نهاية النظام في ليبيا ونهاية التفويض للقوى الدولية المتدخلة، بزوال الأسباب، كما تم رفع حظر الطيران وهذا لإفساح المجال أمام قيادة المجلس الانتقالي لتسيير الشؤون الليبية لفترة انتقالية إلى حين تنظيم الأمور وإجراء انتخابات راسية.

رغم زوال أسباب التدخل العسكري في ليبيا مع سقوط القذافي، إلا أن التدخل استمر وقد شهد تحولا في طبيعته، من التعاون إلى التنافس، مشكلا تلك الخريطة الدولية من الانقسام، فقد انتقل التنافس التركي الروسي من سوريا إلى ليبيا، بدعم عسكري لطرفين مختلفين في الصراع، كما تقف تركيا وقطر جنبا إلى جنب لحماية مصالحهما، كما دخلت مصر وتركيا تصعيدا عسكريا على الأراضي الليبية، وقد وقفت فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية والإمارات كأطراف داعمة لمصر (عربي، 2020)، كل هذه التدخلات المتنافسة على الأراضي الليبية، زادت الأمر سوء وأجلت عمليات عودة الاستقرار، مبينة عن الوجه الحقيقي من التدخل لكل طرف.

3. الواقع الليبي في ظل التدخل الدولي وتطورات الأزمة:

لقد صاحب الثورة على النظام في ليبيا منذ بدايتها، تحولات على جميع الأصعدة، فبمجرد إعلان الاحتجاج عليه، أعلن عن تأسيس المجلس الانتقالي في شقه السياسي، ولكن نظرا للتركيبة القبلية التي تحكم ليبيا، وانشقاق الصف الليبي بعد نهاية النظام القديم، لم يعرف هذا المجلس الاستقرار والدوام، كما أثرت الأحداث على الجانب الاقتصادي والأمني، وسوف نوصف ذلك فيما يلي:

13 في الجانب السياسي والاقتصادي.

بعد اندلاع الاحتجاجات تم الإعلان عن إنشاء المجلس الوطني الانتقالي، في 27 فيفري 2011، والذي أوكلت له مهمة التنسيق مع مختلف المدن، التي تمت السيطرة عليها من طرف المتمردين، فيما لاقى هذا المجلس ترحيبا واعترافا دوليا في وقت مبكر من بدأ الثورة (Laurence Aida Ammour).

ولقد أعن عن دخول ليبيا مرحلة انتقالية تبدأ بنهاية النظام، أي 20 أكتوبر 2022، وهذا حتى صدور دستور جديد للبيبا وانتخابات رآسية تحدد القيادة الجديدة للدولة، وقد وضع خطة لإدارة هذه المرحلة، هدفها إعادة الأمن والاستقرار للبيبا، باستصدار الإعلان الدستوري أوت 2011، والذي كان من أهم بنوده انشاء المؤتمر الوطني، وقد تم التصويت عليه جويلية 2012، وحل المجلس الانتقالي، وتكوين حكومة مؤقتة برئاسة علي زيدان، ليظهر على إثر ذلك الانشقاق ما بين التيار الإسلامي والتيار الليبرالي، على اثر انقسام القوات المسلحة، فقد تبعت أخرى وكيل الوزارة خالد الشريف المحسوب على التيار الإسلامي، الذي يتمتع بتأييد رئيس الأركان والقوات الموالية له عبد السلام جاد الله العبيدي (وآخرون).

غير أن حكومة علي زيدان لم تلبث طويلا، فقد تم حلها في مارس 2014، بعد أن قام أحد قيادات حرس المنشآت النفطية ورئيس المكتب السياسي لإقليم برقة، على بيع النفط خارج أطر الدولة، فيما خلف "عبد الله الثاني" علي زيدان بشكل مؤقت، دخلت بعدها ليبيا في سلسلة تعيينات وإقالات، نقل على إثرها مقر البرلمان إلى طبرق، وظهر في المشهد السياسي اللواء "خليفة حفتر" **، مشكلا جيشا موالي للحكومة، وانتهى الجدل بالطعن في انتخاب البرلمان، والدعوة لانتخابات جديدة.

في سبتمبر 2014 وإقرار من المؤتمر الوطني تم تشكيل حكومة الإنقاذ الوطني، بقيادة عمر الحاسي بدعم إقليمي، ونظرا للتكتلات العسكرية المؤيدة والمعارضة دخلت ليبيا في صراع مسلح أطلق عليه، "فجر ليبيا"، سيطرت على إثرها قوات الدروع على معظم الغرب الليبي، وتدخل من الأمم المتحدة تم الإتفاق على تشكيل ثلاث هيئات: المجلس الرئاسي والحكومة والمجلس الأعلى للدولة، لتتعمق الأزمة في ليبيا بعد الانقسام إلى حكومتين واحدة في الشرق بقيادة عبد الله الثاني، والثانية بقيادة فايز السراج في الغرب (وآخرون).

بعد تمركز حكومة السراج في طرابلس ماس 2016، تحرك خليفة حفتر في الشرق مستفيدا من غياب الدولة، معلنا تحرير سرت من تنظيم الدولة الإسلامية، ومواصلة لتحركاته العسكرية وبعد معارك طاحنة أعلن عن تحرير بنغازي كاملة، وعلى اثر هذه الأحداث اجتمع كل من فايز السراج رئيس المجلس الرئاسي الليبي وخليفة حفتر في باريس، وتعهدا على العمل على إخراج البلد من الفوضى، وإقرار إجراء انتخابات

رأسية شهر ديسمبر 2018، ونظرا لتعارض المصالح الدولية، الداعمة للأطراف مختلفة عاد الصراع بين الفصائل الليبية، وتدخل روسي تركي داعم لخليفة حفتر، أمر قواته بالتقدم نحو طرابلس حيث دارت معارك عنيفة هناك، وتم إغلاق المرافق النفطية الكبرى في الشرق (ب)، ما أهم الأحداث التي مرت بها ليبيا منذ الإطاحة بنظام القذافي في 2011، 2011).

إلا أنه وفي أوت 2020 فاجأت الحكومتان العالم بإعلانهما دخول ليبيا مرحلة الهدنة، ووقف الاقتتال وتنظيم انتخابات ديسمبر 2020، في كل أنحاء البلاد (نجيب)، وهو الأمر الذي شكك المجتمع الدولي في تحقيقه، وبالفعل لم تتم انتخابات ليبية، التي تعثرت مع عودة "سيف الإسلام القذافي" نجل الرئيس السابق، وإعلان ترشحه، وكذا ترشح خليفة حفتر، أين انقسم الشارع الليبي بين رافض لترشح سيف الإسلام القذافي، وفئة رافضة لترشح خليفة حفتر، كل هذه الأحداث عرقلت المسار الديمقراطي وتشكيل دولة ليبية إلى يومنا هذا.

2.3 الجانِب الاقتصادي.

هذه التقلبات السياسية والتي رافقتها تطورات أمنية خطيرة، أثرت على اقتصاد ليبيا، فقد انهار الدينار الليبي أمام الدولار الأمريكي، بعد أن كان الدولار يساوي 1,25 ديناراً ليبيا عام 2011، انهار في السنتين الأخيرتين إلى 7 دنانير ليبية، كما تشهد ليبيا أزمة سيولة نقدية خانقة، وغلاء المواد الغذائية، وتراجع مخزون هذه المواد، إضافة إلى مشاكل التيار الكهربائي الذي يعرف انقطاع مستمر لفترات طويلة في البلاد (وآخرون).

أمام هذه الأوضاع المعيشية المزرية، من تدني المستوى المعيشي من جهة، وعدم استقرار أمني من جهة أخرى، وغياب توافق سياسي بين مختلف فصائل البلاد، خرج الشباب الليبي مجدداً إلى الشارع، مندداً بسوء الأوضاع ومطالباً الحكومة بالرحيل، وكذا محاربة الفساد.

4. تعقيدات الأزمة الليبية وتعثر الحلول:

انتهاء النظام القديم في ليبيا بمقتل الرأس "معمر القذافي"، لم ينهي الأمر كما كان يعتقد، بل زاده تعقداً، نظراً لطبيعة المجتمع الليبي القبلي، من جهة وعدم ترك النظام السابق مؤسسات دولة يمكن العودة إليها من جهة ثانية، كما لعب التدخل الدولي في ليبيا دوره في صنع الفوضى، خاصة في ظل تنافس وتعارض مصالح القوى المتدخلة، ما جعل ليبيا بؤرة للصراع بين مختلف القوى الإقليمية والدولية، صراع غير مباشر من خلال تقديم الدعم لطرف ضد الآخر، معززا بذلك الانقسام الليبي، ومصعباً من عملية إيجاد حل وتسوية للوضع، فكانت نتائجها وخيمة سواء على ليبيا أو دول الجوار، وامتد أثرها حتى الضفة الجنوبية للمتوسط، فتعددت مقترحات الحل على مختلف المستويات الداخلية والخارجية.

1.4 آثار الأزمة الليبية على الأرجاء الإقليمية والدولية.

لقد دقت الحرب في ليبيا ناقوس الخطر في كل المغرب العربي، لتمدت آثارها السلبية إلى الساحل الإفريقي أفسدت توازن المنطقة، فرغم دق ناقوس الخطر في كل من الجزائر وتونس، إلا أن المشهد الأسوأ كان على مستوى الساحل الإفريقي، هذه المنطقة التي تتميز أصلاً بالهشاشة، وانتشار مختلف التهديدات

الأمنية بها (تمائلية ولا تماثلية)، كالسلاح والمخدرات والاتجار بالبشر، وكذا المتمردين والجماعات الارهابية، التي استفادة من عدم استقرار دول هذه المنطقة (مالي، النيجر، تشاد)، والتي تعرف انعدام الأمن بمختلف أشكاله (السعيد، 2021)، فمع بدأ الأزمة الليبية اندلعت أزمة مالي، أو ما يسمى حركة "أزواد"، وقد زادت طبيعة الأزمة الليبية عدم الاستقرار، حدود مفتوحة، أسلحة متداولة... تفاقمًا لكل الحركات غير الشرعية داخل المنطقة، جماعات إرهابية، اتجار بالسلاح، مخدرات... والتي جعلت من ليبيا مقرا لها.

مع غرق ليبيا في دوامة مدمرة امتدت عواقبها على كل منطقة البحر المتوسط، هذا الصراع الذي أدى بحياة ما يقارب 30 ألف شخص، لتصبح البلاد قاعدة إقليمية للحركات الجهادية، ومع الأوضاع الأمنية المتردية إضافة إلى تردي الأوضاع الاقتصادية لليبيين، تزايد عدد النازحين إلى الدول المجاورة، كما أصبحت ليبيا مركز للهجرة غير الشرعية، من إفريقيا إلى الضفة الشمالية للمتوسط، إن ما يحدث في ليبيا هو تراكم للصراع، وتداخل المواجهة بين النخب القديمة والجديدة، بين الإسلاميين والعلمانيين، أجمع هذا الانقسام تباين الدعم الدولي للأطراف المتصارعة، ما خلق بيئة أمنية غاية التعقيد وعصية الحل (السعيد أ.).

2.4 سيناريوهات حل الأزمة في ليبيا.

لقد تعدد المقترحات منذ بداية الأزمة في ليبيا، بداية بالتدخل الدولي بقرار من مجلس الأمن الدولي عن طريق قوات الناتو، ودعم بعض الدول خارج الناتو منها دول عربية وتركيا، كان سبقه قرار حضر الطيران رقم 1970، وهذا لمساعدة الثوار على إنهاء النظام، تحت مسمى حماية المدنيين، لكن الحلول العسكرية وسقوط النظام لم يخرج ليبيا من الأزمة، فبعد زوال النظام بدأ عهد جديد من الصراع، صراع سياسي بين الطوائف المنقسمة داخل ليبيا، والتي ذهبت إلى المواجهات العسكرية الدامية، وصراع بين القوى الدولية، حول حماية مصالحها، ليصبح التدخل غير مباشر، والاكتفاء بدعم طرف ضد الآخر، وهو ما أجمع الأمور وجعل ليبيا تتعمق في أزمتها، وفي هذا الصدد ظهرت عدة مقاربات للحل والخروج من الأزمة.

قد كانت اتفاقية "الصخيرات" أول المبادرات الدولية السلمية لحل الأزمة، برعاية المبعوث الأممي "مارتن كوبلن"، وتم توقيعها في 17 ديسمبر 2015 بالمغرب، نصت على إنهاء الحرب الأهلية في ليبيا، واعتماد حكومة وحدة وطنية حكومة توافقية، إلا أن هذا الاتفاق لم يدم وسرعان ما أعلن الجيش الليبي نيته تحرير طرابلس من الجماعات الإرهابية، الأمر الذي رفضته حكومة الوفاق الإخوانية، وطلبت تدخل تركيا عسكريا، وطالب اللواء خليفة حفتر بإنهاء الاتفاق لأنه لا يخدم ليبيا وأمنها (رمضان).

لقد حاولت الجزائر لعب دور الوساطة، بعد رفضها للتدخل العسكري في ليبيا، حيث يقوم الطرح الجزائري والذي يتوافق والطرح التونسي، لحل الأزمة الليبية على جمع جميع الأطراف الليبية دون استثناء، على طاولة المفاوضات مع الوقوف على مسافة واحدة من كل طرف، وقد أكدت على ذلك في الاجتماع الحادي عشر في العاصمة الجزائر لدول جوار ليبيا، من خلال التأكيد على ضرورة شمولية الحل

العسكري، وحماية وحدة الجيش والشرطة، والمراهنة على الحل في ظل الاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية، إلا أن أهداف المبادرة لم تتحقق، بسبب بطء التواصل مع السلطات المسيطرة على الشرق الليبي (السبيطلي، 2017).

إلا أن محاولات الوساطة الجزائرية في حل الأزمة الليبية، قد اصطدمت بالعرقلة الدولية، من أطراف تسعى لتحقيق مصالحها، وليس المحاولة الجزائرية وحدها التي لم تتمكن من حل الأزمة، بل كل المحاولات من الأطراف الإقليمية والدولية، وكذا محاولات الاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوروبي، لجمع الأطراف المتصارعة، خاصة أمام تعنت الجنرال المتقاعد خليفة حفتر، وتغليب الحل العسكري لحسم الأمور، ورفضه لكل تسوية سياسية لا تكون على مقاسه (العلوي، 2021)، فحتى الانتخابات التي كانت مقررة في ديسمبر 2020، باءت بالفشل بسبب شخص المترشحين، لتبقى ليبيا تعيش تحت وطأ الأزمة.

نظرا لاستمرار الأزمة وفشل كل محاولات التسوية، ومن خلال تتبعنا لمسار الصراع الداخلي والانقسام الليبي، يمكن الخروج بالاستنتاجات التالية:

- دخلت ليبيا مرحلة الدولة المنهارة، وبات يحكمها الانقسام والصراع.
- انتشار السلاح يزيد من صعوبة التحكم في الصراع الدامي.
- التدخل العسكري الأجنبي أزم الأمور بدل حلها.
- غياب سلطة الدولة سمح بانتشار وتفوق الجماعات الإجرامية والإرهابية، وجعل ليبيا قاعدة لهم، تهدد أمن واستقرار دول الجوار وحتى الضفة الجنوبية للمتوسط.
- استقرار الجوار الإقليمي مرتبط باستقرار ليبيا، خاصة منطقة الساحل الإفريقي.
- ازدياد شبكات الاتجار بالبشر، وجعل ليبيا نقطة عبود للهجرة غير الشرعية.
- الأوضاع في ليبيا تحتمل كل السيناريوهات، الانقسام إلى دويلات (شرق، غرب، جنوب)، خاصة في ظل إعلان "برقة" عن رغبتها في تشكيل حكومة فدرالية، حرب أهلية أو الانقسام إلى دويلات وهو الأمر الذي لا يخدم لا الليبيين ولا دول الجوار الإقليمي.

هذه النقاط وغيرها التي تحيك الواقع الليبي المرير، والتي راح ضحيتها المواطن الليبي البسيط، سواء بسبب التعنت القبلي وسطوة السلاح، أو بسبب التدخلات الدولية، التي جعلت من ليبيا مسرحا للحرب بالوكالة، بين القوى المتناحرة على ثروات ليبيا، والتي كانت الإعلان الرسمي لانهايار نظام القطبية الأحادية، وعودة نظام تعدد الأقطاب وتراجع القوة الأمريكية في لعب دور القيادة في إدارة الأزمات الدولية، ولهذا يرى أغلب المحللون السياسيون أن الحلول المطروحة للأزمة الليبية لا يمكن أن تكون سوى من الليبيين أنفسهم، دون أي تدخل خارجي خاصة فيما يتعلق بالتدخل العسكري، فالليبيون في حاجة إلى الدخول في حالة حوار وطني، مبني على الديمقراطية، وتغليب المصلحة الوطنية، للدخول في مصالحة وطنية، يبني

على أساسها الليبيون مؤسسات الدولة الحقيقية، من خلال توافق وطني يحرص على تامين الصالح الليبي العام، وتأمين الثروات الليبية، وطرد كل المتدخلين الدوليين.

5. الخاتمة:

استغلت المعارضة الليبية المدعومة من القوى الدولية، الظروف العربية وارتفاع أصوات تنادي بالتغيير، وانفجار الوضع في الجانبي التونسي والمصري، فيما يسمى بثورات الربيع العربي، لتخرج الشارع الليبي في احتجاجات على ممارسات كانت بدايتها بنغازي، لتعم كل التراب الليبي، وأمام تعنت النظام وتسليح المجتمع الليبي، دخلت هذه الأخيرة في مواجهات عنيفة، وبدعم دولي من خلال قرار حظر الطيران وتوريد السلاح والدعم لقوات المعارضة، الصادر عن مجلس الأمن الدولي، عجل نهاية النظام بموت الزعيم معمر القذافي أكتوبر 2011.

نهاية النظام الليبي وانتهاء معه ذرائع التدخل قد أبانت عن النية الحقيقية للدول المنادية بالتدخل، والتي كانت تحت ذريعة حماية المدنيين ومساعد المعارضة على انهاء النظام، حيث أن نهاية هذه الأسباب، لم ينهي تدخل الأطراف الدولية، بل زاده حدة، فبعد أن كان تعاوني أصبح تنافسي، وهو ما انعكس سلباً على الوضع الداخلي الليبي، من خلال العمل على تأجيج التفرقة والانقسام بين الصفوف الليبية، فدخلت ليبيا أزمة لم تعرف سبيل للخروج منها إلى اليوم.

أمام الانقسام الليبي إلى حكومتين، كل جهة مدعومة من أطراف خارجية تعمل على حماية مصالحها داخل ليبيا، تحولت ليبيا إلى أرض تلم كل أشكال الإجرام والتطرف، كما باتت معبراً للهجرة غير الشرعية بين ضفتي المتوسط، الأمر الذي شكل تهديد لأمن واستقرار دول الجوار، ورفع مستويات التهديد. أمام هذا الوضع الأمني الخطير والمواجهات المسلحة بين الأطراف الليبية، التي تخللتها محاولات دولية ووطنية للحل، وبناء دولة ليبية موحدة، ولكن وأمام تعنت الأطراف، وتغليب المصلحة الذاتية على مصلحة الوطن، وبتحريض خارجي بقية ليبيا حبيسة الصراع، وعدم الاستقرار، وباتت أمام تهديد الانقسام والتفكك.

بين تعنت وأنانية من الأطراف الداخلية، ضاع الشعب الليبي وأصبح ضحية للانقسام والتشتت، فيما يبقى الحل السلمي والجلوس على طاولة التفاوض، والذهاب إلى انتخابات راسية يقرها الشارع الليبي، تحدد القيادة العامة للدولة الموحدة، برعاية إقليمية وإفريقية (الاتحاد الإفريقي)، هو الحل الأمثل والوحيد للأزمة الليبية وعودة الاستقرار ويمكن إجمال آثار التدخل الدولي على ليبيا في النقاط التالية.

- تبني سياسة ازدواجية المعايير ففي الوقت الذي تتحدث فيه الدول الغربية عن انتهاكات حقوق الإنسان في عهد نظام معمر القذافي، هي نفس الدول قدمت الدعم والسلاح للمتطرفين في ليبيا وذلك لتحقيق أهدافاً خاصة بهم.

- دعم وتعزيز التنظيم الإرهابي وكل المنظمات الإجرامية في ليبيا، التي سمحت لها ظروف الصراع من إيجاد حقل مناسب لها.

- تدخل حلف الناتو في ليبيا بذريعة حماية المدنيين، انحرف عن هدفه وتحول إلى صراع القوى الدولية والإقليمية لتحقيق المصالح.
- تحطيم البنية التحتية في ليبيا بسبب الأعمال العسكرية الخارجية، التي كانت تمارس أهداف عشوائية، وأدى ذلك إلى زيادة تدهور الأوضاع في ليبيا.
- أدى التدخل الدولي في ليبيا إلى حالة من عدم الاستقرار الداخلي وانتشار للسلاح والمليشيات العسكرية والمرتزقة، إلى جانب نقل الحرب من الحرب النظامية إلى الحرب الهجينة التي تتدخل فيها قوات خاصة لا تتقيد بالمواثيق الدولية.
- عدم وجود رؤية مستقبلية للصراع في ليبيا، وتحول التدخل إلى تدخل تنافسي، عرقل عملية إعادة الاستقرار وبناء الدولة الوطنية.
- بسبب تدخل القوى الدولية في ليبيا وتعارض مصالحهم، حيث تسعى كل دولة لحماية مصالحها فقط، لذا فكل دولة تحاول الوقوف خلف حليفها في الداخل لتعزيز مركزه مما أدى إلى فشل كل الحلول السلمية وعودة الأمن.
- إذن توجد علاقة طردية بين التدخل الدولي وعملية البناء، حيث عمل التدخل الدولي على تأجيل أي اتفاق بين الأطراف الليبية وإيجاد حل وسط.

6. قائمة المراجع:

- 1- محمد السببيلي. (جولية، 2017). الأزمة الليبية بين التدخلات الدولية والوساطة الإقليمية. مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، سلسلة، 25.
- 2- مها محمد الشبوكي. (2000). إشكالية قضية لوكربي أمام مجلس الأمن. ليبيا: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ليبيا 2000.
- 3- إبراهيم قلواز. (جولية، 2014). تداعيات تصاعد الأزمة الليبية على الأمن الإقليمي والأمن الجزائري. *المجلة الجزائرية للأمن والتنمية* 4 ع (2)، 22-34.
- 4- أحمد الزروق الرشيد. (سبتمبر، 2017). إشكالية التدخل الدولي في ليبيا: تداعيات تضارب المصالح والمواقف الدولية وغياب توافق القوى 2011-2016. *مجلة مدارات سياسية*، 84-87.
- 5- أحمد سعيد نوفل وآخرون. (13 مارس 2017). *الأزمة الليبية إلى أين*. الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط - فريق الأزمات العربية.
- 6- سعيد نوفل وآخرون. (بلا تاريخ). 11.
- 7- أحمد سعيد نوفل وآخرون. (بلا تاريخ). 11.
- 8- أحمد سعيد نوفل وآخرون. (بلا تاريخ). الأزمة الليبية إلى أين. 9.
- 9- الحجازي محمد السعيد. (بلا تاريخ). 21.

- 10- الحجازي محمد السعيد. (بلا تاريخ). 21.
- 11- السويح. دور مجلس الأمن في حل الأزمة الليبية منذ عام 2011 إلى عام 2020. مجلة الدراسات السياسية والعلاقات الدولية ديسمبر 2020. ع 29. 80. حجازي محمد السعيد. (19 11, 2021). الأبعاد الجيوسياسية للأزمة الليبية وأمن الدائرة المتوسطية. مصر. المعهد المصري للدراسات، 8.
- 12- حجازي محمد السعيد. (19 11, 2021). الأبعاد الجيوسياسية للأزمة الليبية وأمن الدائرة المتوسطية. مصر. المعهد المصري للدراسات، 8.
- 13- مجلس الأمن الدولي. (2011). القرار 1973. مجلس الأمن. تاريخ الاسترداد 26 فيفري، 2011
- 14- مجموعة الأزمات الدولية. (06 جوان 2011). الاحتجاجات الشعبية في شمال إفريقيا والشرق الأوسط. تقرير الشرق الأوسط 107: مجموعة الأزمات الدولية.
- 15- الأمن، ت. م. (2011). تقرير مجلس الأمن الدولي عن ليبيا. مجلس الأمن. Consulté le 11/2011-2022/12/20 <https://documents-dds-ny.un.org>
- 16- الحسين العلوي. (21 ديسمبر، 2021). الأزمة الليبية بين صراع الإرادات الدولية والانقسام الداخلي. مركز الجزيرة للدراسات، 3. <https://studies.aljazeera.net/sites/default/files/articles/documents/2020->
- 17- المولد الأحمر. (8 ديسمبر، 2009). الجنود الاجتماعية للدولة الحديثة في ليبيا: الفرد والجماعة والبناء الزعماني للظاهرة السياسية. تم الاسترداد من <https://www.aranthropos.com>
- 18- حسن رمضان. (بلا تاريخ). الوطن نيوز. تاريخ الاسترداد 28 3, 2022، من الوطن: <https://www.elwatannews.com>
- 19- عائد عميرة. (6 جوان، 2020). نون بوست. تم الاسترداد من نون بوست: <http://www.noonpost.com>
- عمر نجيب. (بلا تاريخ).. تاريخ الاسترداد 28 3, 2022، من رأي اليوم. <https://www.raiayoum.com>
- 20- يورونيوز أف ب. (2011). euronews. تاريخ الاسترداد 28 3, 2022، من يوؤونيوز: <https://arabic.euronews.com/2020/01/19/chronology-of-events-in-libya-after-the->
- 21- الحرب في ليبيا من هي الأطراف الخارجية المتدخلة وماهي دوافعها؟ عربي. BBC NEWS (7 31, 2020). BBC NEW. تاريخ الاسترداد 15 12, 2022، من <https://www.bbciddleeast-53588475>
- 27- يورونيوز أف ب. (مارس، 2011). يورونيوز. تاريخ الاسترداد 28 03, 2022، من: euronews: <https://arabic.euronews.com/2020/01/19/chronology-a-after-the-overthrow-of-gaddafi-on-2011>
- كبرستن كريب. تدخل الناتو في ليبيا، أسقطت الديكتاتورية وتعسرت ولادة الديمقراطية.. تم الاسترداد من (11- 22- 23- responsibility to protect and the future of humanitarian intervention. humanitarian intervention an introduction(2), 6-5.
- 24- Ammour, L. A. (2013). la libye en fragments. afri volume xiv, 678-655 <https://www.afri-ct.org>
- * أزمة "لوكربي" أو حادثة "لوكربي" سنة 1988 تحطمت الطائرة الأمريكية من نوع (بيونيج 747) الرحلة رقم 103 والمتجهة من مطار المتجهة من مطار فرانكفورت إلى مطار جون كينيدي بمدينة نيويورك فوق قرية تسمى لوكربي باسكتلندا، وقد أسفر الحادث عن مصرع 259 من ركاب الطائرة إضافة إلى 11 من المواطنين، وكان سبب الحادث وع قنبلة في إحدى الحقائب داخل الطائرة، وقد وجهت أصابع الاتهام لليبيا، وإعلان عقوبات دولية وحصار اقتصادي عليها...لأكثر معلومات أنظر إشكالية قضية لوكربي أمام مجلس الأمن، لهما محمد الشبوكي.